http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1653) السنة السابعة - الخميس (12) تشرين الثاني 2009

بانتظار الحلول الجذرية

(جنابر) بشهادة ماجستير ... وسواق كيا يحملون البكلوريوس!

تفشي البطالة يعد في كل بلدان العالم مشكلة وطنية، فوجودها يؤرق المسؤولين والسياسيين والاقتصاديين والمختصين بقضايا التنمية، خاصة اذا ما تحولت الى ظاهرة، وقد تعمقت مشكلة البطالة في العراق بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ وما ترتب على ذلك من حظر نفطي وتجاري دولي لمدة ١٣ سنة، وازداد الامر سوءا بعد سقوط النظام وحل الوزارات والمؤسسات الأمنية مما خلف جيشا جرارا من العاطلين عن العمل، حددته الجهات غير الرسمية بأكثر من ٣٠٪ من القادرين على العمل..

سها الشيخلي
تصوير: سعد الله الخالدي

الإرهاب والبطالة

تقف قضية البطالة المتفشية بين اوساط واسعة من القادرين على العمل في مقدمة القضايا التي ينبغي حلها فانتشار البطالةمن شانه ان يولد الكثير من المشاكل المباشرة وغير المباشرة، فالبطالة تحرم الناس العاطلين عن العمل من تامين متطلبات الحياة اليومية الكريمة لهم ولعوائلهم وتولد لدى العاطل شعوراً بهامشية دوره في الحياة وفي المجتمع الذي هو فيه، وعندما تتفشى البطالة تصبح من اخطر المشاكل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تواجه البلاد واستقرار المجتمع، فضلا عن ذلك تضعف القدرة الشرائية للمواطنين مما ينعكس على انشطة الانتاج والتجارة، وبالتالي تسهم في تعميق حالة الكساد والركود الاقتصادي والى جانب ذلك فان البطالة تؤسس لظهور أرضية مناسبة لانتشار حالات انعدام الشعور بالمسؤولية الشخصية والوطنية وتهيئ الأجواء لعصابات القتل والجريمة والانجراف في مخططات ارهابية حيث تدل المؤشرات على ان الإرهابيين يعتمدون على العاطلين عن العمل في تنفيذ اعمالهم الارهابية.

(جنابر) بشهادة ماجستير!

استاذ علم الاقتصاد الدكتور عادل الراوي يشير الى ان المتتبع للشان الاقتصادي العراقي يرى ان سنوات السبعينيات لم تشهد بطالة حقيقية. لكن نتيجة للحصار وتداعياته على مجمل النشاط الاقتصادي منذ عام ١٩٩١ فقد ارتفعت نسبة البطالة الى ٥و١٣٪ في عام ١٩٩٧ وكانت النسبة بين الذكور قد وصلت الى ١٥٪ في حين لم تتعد بين الاناث ٦٪ خلال السنة المذكورة، الا ان الوضع تفاقم بعد عام ٢٠٠٣ لتزيد تداعيات التغيير من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية، فقد طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وانما شريحة واسعة شملت خريجي الجامعات والدراسات العليا ففي الشورجة كنا نشاهد اصحاب البسطيات (الجنابر) غالبا ما يحملون شهادات عليا في العلوم او الاقتصاد او سواق (كيا او كوستر) لديهم بكلوريوس هندسة نفط او هندسة كهرباء (فما احوجنا لمثل هذه الاختصاصات) . ويعود السبب في ذلك الى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة تدمير الحرب للبنى التحتية وما تبعها من اعمال تخريب لجميع الممتلكات العامة الامر الذي ادى الى تدهور القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاعا النفط والصناعة، و توقفت معظم المشاريع الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة نحو ١٩٢ شركة عامة كبيرة وانخفاض كبير في القدرات الانتاجية النفطية نتيجة قدم المنشات النفطية وحاجتها الى التطور والاصلاح، اضافة الى ما تتعرض له من عمليات تخريبية كبيرة ومستمرة الامر الذي جعل النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لا سيما النشاط الانتاجي منه. هذه الفوضى الاقتصادية عمقت الخلل في هيكلية الاقتصاد العراقي وشلت نشاطه، حيث لم يستطع ان يحافظ على القوى العاملة فيه، فكيف يمكنه خلق فرص عمل اضافية للشرائح الجديدة الداخلة الى سوق العمل مما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة بعد حل عدد كبير من المؤسسات العامة.

قرارات غير مدروسة

ويواصل الدكتور الراوي حديثه عن مشكلة البطالة فيقول:

- الحاكم المدني بعد احداث ٢٠٠٣ اعطيت له صلاحيات واسعة في القضايا التنفيذية والتشريعية وبدلا من اصدار قرارات تساعد على معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي اصدر قرارات كان لها دور مباشر في تفاقم مشكلة البطالة منها :

- حل الجيش العراقي الذي كان يستوعب ٤٠٠ الف شخص متطوع اضافة الى نحو ١٥٠ الف جندي مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنتين او اكثر ما يؤخر الفئة سنويا في الدخول الى سوق العمل.

- حل المؤسسات الامنية الاخرى ومؤسسات مدنية كوزارة الاعلام وهيأتها التي كانت توظف أعدادا كبيرة من المواطنين

- حل هيئة التصنيع العسكري وتسريح اعداد من منتسبيها من دون ايجاد البديل لاستيعاب هذه القوى العاملة التي معظمها قوى عاملة شابة ، وفي ضوء هذه السياسة في ادارة العراق بعد ٢٠٠٣ تفاقمت الاوضاع الاقتصادية والمعيشية . وكانت سببا في ارتفاع معدلات البطالة وزيادة العنف وتردي الوضع الامني ، لذلك نجد ان البطالة تفاقمت لتصبح ظاهرة واسعة طالت معظم شرائح المجتمع ، بسبب التهجير وتهريب الرأسمال الوطني خارج العراق وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية.

الشباب العاطل

ويوضح الدكتور عصام عبد الباري استاذ العلوم السياسية ان التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي تشير كذلك الى ان البطالة اصبحت مشكلة خطيرة بسبب ارتفاع نسبتها الى نحو ١و٢٨٪ من اجمالي القوى العاملة ، وان غالبية العاطلين هم من فئة الشباب حيث ينتمي ٣و١٢٪ من العاطلين الى الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة وان ٧٢٪ من العاطلين ينتمون الى الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة . كما ان البطالة لا تقتصر على القوى العاملة الداخلة الى سوق العمل ولم تجد عملا وانما هناك البطالة الناقصة الناجمة عن انخفاض ساعات العمل (بدوام جزئي) او البطالة الناجمة عن عدم التوافق بين المهارات والعمل ، كذلك البطالة الناقصة الناجمة عن توقف العديد من المشروعات الصناعية بسبب عدم قدرة هذه المشاريع على التشغيل بالطاقات التشغيلية الكاملة بسبب عدم توفر الطاقة المطلوبة للعمل لاسيما المشاريع العامة المملوكة للدولة وان هذه الانواع من البطالة الناقصة تشكل هدرا في استثمار القوى العاملة الوطنية ، وقد شكلت هذه البطالة في عام ٢٠٠٣ نحو ٥و٢٣ ٪ من اجمالي القوى العاملة ، وترتفع البطالة الناقصة بين النساء لتصل الى نسبة ٢و٤٠٪ ، واذا ما اضيفت البطالة الناقصة الى البطالة الطبيعية فتصبح البطالة ظاهرة خطيرة يصعب احتواؤها اذا ما استمرت البرامج التنموية واعادة بناء البنى التحتية تسير بخطوات متواضعة جدا .

وعن البطالة بين الشباب يحدثنا الدكتور ضياء السامر (اختصاص علم الاجتماع) قائلا :

- تعد البطالة بين الشباب اخطر ما يمكن ان يواجهه المجتمع من تداعيات لظاهرة البطالة . حيث ان تعطيل هذه الفئة الاكثر نشاطا من الفئات العمرية الاخرى المساهمة بعملية البناء ، كما ان بقاء هذه الفئة عاطلة عن العمل قد يدفع بها الى القيام باعمال مخالفة للقانون . لاسيما في ظل ظروف العراق الذي يعاني من الاعمال المسلحة طيلة السنوات الماضية . وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان البطالة بين الشباب ضمن الفئة العمرية (١٥-٢٤) قد شكلت في العام ٢٠٠٨ نسبة كبيرة بلغت نحو ٥و٥٠٪ من اجمالي العاطلين عن العمل ، اي ان اكثر من نصف العاطلين هم من فئة الشباب الذين يمثلون نحو ٢٨-٣٠٪ من اجمالي قوة العمل ، وهذا ما يؤكد اهمية الشباب في قوة العمالة الوطنية ، وتشير البيانات التي توزع العاطلين على الفئات العمرية الى ان اكثر من ٩٠٪ من القوة النشطة هي للفئات العمرية الشابة الاكثر عطاء من الفئات اللاحقة .

ومن حيث المستوى التعليمي للفئات العاطلة عن العمل فقد اشار المسح الذي اجرته وزارة التخطيط للبطالة في العراق لعام ٢٠٠٨ الى ان معظم العاطلين هم من محدودي التعليم ، حيث ان ٥و٨٠٪ من العاطلين هم من حملة شهادات الاعدادية فما دون ، الامر الذي يعكس محدودية الفرص التي يمكن ان تتاح لهؤلاء العاطلين لان اصحاب الشهادات الجامعية تقوم الدولة بتعيينهم ، اما اصحاب الشهادات الدنيا فلا يمكن ايجاد فرص عمل لهم الا من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية . لاسيما الخاصة منها التي تتطلب عمالة محدودة التعليم في كثير من مفاصل العمل .

شبكة الحماية

واشار مسؤول في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (رفض ذكر اسمه) إلى ان شبكة الحماية الاجتماعية بالرغم مما تقدمه للعاطلين حالها حال الدول الاخرى الا ان ذلك ليس هو الحل الامثل ، على الرغم من تسجيل مليوني مستفيد من شبكة اعانة الفئات الفقيرة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ ، وان عدد المسجلين كعاطلين عن العمل خلال العام الماضي بلغ ٢٦٣ الفا و٤٣٣ عاطلا منهم ٢٢٩ الفا و٣٧٤ من الذكور و٣٨ الفا و٥٩ من الاناث وقد تم تشغيل ١٤ الفا و٤٩٦ منهم وبذلك يبلغ اجمالي المسجلين في قاعدة البيانات في بغداد والمحافظات للفترة من ٢٠٠٣ ولغاية ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨ مليونا و٩٢٣الفا و١١٨ عاطلا عن العمل تم تشغيل ٢٣٨الفا و٦٣٠ منهم في مهن مختلفة في القطاعين الحكومي والخاص . واوضح المصدر ان اقرار مجلس النواب لقانون الاستثمار الذي يتضمن تشغيل ٥٠٪ من العراقيين في اي مشروع من المشاريع الاستثمارية سيساهم بشكل ايجابي في القضاء على البطالة . وفي الوقت الذي رفض فيه المصدر تقديم احصائية رسمية حول نسبة البطالة توقع ان البلد سيشهد تنفيذ مشاريع عملاقة في الاشهر القادمة وسيحتاج الى كوادر مهنية وهذا الامر سيعمل على توفير فرص عمل للعاطلين وامتصاص البطالة ، وان الوزارة بصدد تمويل المشاريع الصغيرة لامتصاص البطالة .

رابطة العاطلين عن العمل

وهي احدى منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من بغداد مقرا لها. قال احد اعضائها صادق الموسوي : اننا نعاني من ازمة كبيرة بسبب قلة فرص العمل واغلب التعيينات في دوائر الدولة باتت تجري تحت عناوين المحسوبية والانتماءات الحزبية ، ما ادى الى امتهان الشباب أعمالاً حرة كبيع السكائر والملابس ومهن اخرى قد لا تتناسب وتحصيلاتهم العلمية التي تؤهلهم لاشغال وظائف مهمة في دوائر الدولة. وأشار الموسوي إلى ان البطالة بلغت في العراق في احصائية اولية حوالي ٤٠٪ من مجموع سكان الشعب العراقي ، ووجه الموسوي اللوم الى الدوائر المعنية ومنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودائرة الاقامة بشأن تزايد نسبة العمالة الاسيوية التي باتت تزاحم العامل العراقي العاطل عن العمل.

لا مكان لهم في دوائر الدولة ومؤسساتها

خريجو العلوم السياسية: مناهجنا تلقينية ومستقبلنا بسطيات الأرصفة!

وائل نعمة

كان يوم تخرج سلوان من الكلية ، بمثابة العرس الذي انتظره لأربع سنوات ، تحمل خلالها التعب والجهد المتمثل في الدراسة و مشقة الطريق فضلا عن نفقات الجامعة الباهظة متمنيا أن لا يذهب هذا الجهد أدراج الرياح ، وآملا ان يتكلل بالنتيجة المعروفة بعد نهاية كل مشوار دراسي ، إلا وهي العمل . لكن هذا الأمل بدأ بالتلاشي يوماً بعد يوم وتحولت بسمة الفرحة بالتخرج إلى غصة ، بعد ان أدرك سلوان ان الكلية التي تخرج منها ليست في حسبان أية مؤسسة عراقية ، وكأن طلابها يدرسون كل هذه السنوات من باب رفع العتب !

كلية العلوم السياسية هي إحدى أرقى الكليات في العالم ، ومن أهم الاختصاصات وأكثرها تفاعلا مع حركة الدولة والحكومة ومؤسساتها ذات الطابع السياسي والدبلوماسي ،و أصبحت الجامعات تعترف بعلم السياسة كعلم أو فرع من العلوم الاجتماعية والإنسانية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وترسخ هذا الاعتراف بإنشاء كل من المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام ١٨٧٢ ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسة ، وقد تأكدت أهمية هذا العلم باعتماده كمادة للتدريس في الجامعات الأوروبية بصفة عامة والجامعات الأميركية بصفة خاصة. كما كان العراق من اوائل الدول العربية التي قامت بتدريس هذا العلم وكانت جامعة بغداد هي أولى الجامعات التي قامت بتدريس هذا التخصص في البلاد العربية، إذ تم تأسيس قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد عام ١٩٥٩ وكانت ثمرته تخريج أعداد كبيرة من المتخصصين في العلوم السياسية من العراقيين ومن العرب والأجانب.

مبنى الكلية

أفواج العاطلين

هذا التأريخ المشرق يواجهه المئات من المتخرجين من كليات العلوم السياسية في جامعات بغداد والموصل والمستنصرية يتوزعون في طابور العطلة المستديم ، ومن المعروف للقاصي والداني أن في العراق جيشا من المتخرجين العاطلين عن العمل ،و لا توجد إحصائيات رسمية عن عدد العاطلين في العراق ، لكن إحصائية صدرت عن منظمة الأمم المتحدة ، قدرت نسبة العاطلين عن العمل بنحو ٣٠٪ من القادرين عليه، أما إحصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فتشير إلى ان أكثر من ١٤٢،٠٠٠ عاطل عن العمل تقدموا بطلبات تعيين من بينهم ٦٥٪ من حملة شهادتي الدبلوم والبكالوريوس، لكن حتى المسؤولون في وزارة العمل لا يعولون على هذه الارقام كثيراً، وهناك العديد من المؤشرات تدل على وجود اضعاف هذه الارقام ، لكن بالمقابل بعض التخصصات قد يستطيع خريجوها ايجاد فرصة للعمل

بانتظار التخرج

تتعلق بدراستهم ، والبقية يعملون في خارج اختصاصاتهم .

يقول المحامي احمد السعيد : ان عمل الخريجين بعيدا عن اختصاصاتهم سيؤدي إلى هدر في الموارد البشرية والمالية ، فالأموال الكبيرة التي تخصص للجامعات وللمعاهد في سبيل إكمال الطلاب لدراستهم تعدا هدرا للمال العام لأنها تذهب دون فائدة لان ما يدرس لطلاب الجامعات لا يعملون به . ويضيف قائلا: في الوقت الذي يتوسع فيه التعليم العالي في العراق من خلال استحداث العديد من الجامعات الجديدة، فان فرص الحصول على وظائف في الدولة بدأت تضيق امام الخريجين، وفي النهاية تحولت الجامعات الى مخزن لتفريخ افواج جديدة من العاطلين ، خاصة اذا ما ادركنا ان هذا التوسع لم يجر على وفق ضوابط وأسس علمية مدروسة وضمن خطط معدة لحاجة العراق من الملاكات والكفاءات العلمية، ولهذا يجب ان تخضع هذه العملية (استحداث جامعات جديدة) الى دراسة بعيدة المدى، وإلا ما الفائدة من أفواج طلبة يحملون شهادات وهم فائضون عن الحاجة؟

أن ما يميز خريجي كلية العلوم السياسية هو عدم وجود مؤسسة او دائرة او حتى حقل معروف ومحدد يستوعب اعدادهم فمعظمهم لايعرفون اي طريق يسلكون ، سلوان سلمان تخرج قبل اكثر من ٣ سنوات من كلية العلوم السياسية من جامعة بغداد ، وحمل سلوان شهادته بيديه وراح يطرق أبواب وزارات الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية، لكن لا حياة لمن تنادي . ودائما هناك أجوبة جاهزة (ليس لدينا شاغر) و(لدينا فائض) و(الملاك لا يسمح)، وكان أكثر الأسباب رفضا وحيرة هو أن اختصاصه لا يتناسب مع عمل هذه المؤسسات ولا يقدم أي فائدة لها ، مما اضطره إلى سلوك طريق آخر بعيدا عن اختصاصه . يقول سلوان : عملت بالمطاعم وببسطيات بغداد الجديدة حتى ضاقت بي السبل وذهبت إلى سلك الشرطة منتسبا لكن لم استطع أن ادخل في الدورات التي تنظمها وزارة الداخلية لتخريج ضباط شرطة لان معظم الدورات لا تطلب خريجي علوم سياسية .

> ان ازدياد عدد الطلاب هو مؤشر على عودة الحياة الطبيعية ورغبة الكثيرين في دراسة هذا الاختصاص ، وليس هناك علاقة بين العمل وبين خريجي هذه الكلية ،

تخصص دقيق وخطة عمل

علاء السامرائي خريج آخر انضم الى سلوان لكن بالجيش العراقي بعد ان وقف محتارا ماذا يفعل بشهادته التي قضى سنوات يحلم بالحصول عليها ، يعتقد علاء ان تكثيف الاختصاص في الكلية انطلاقا من المرحلة الاولى وحتى الاخيرة قد يعوض ما يفتقر اليه هذا التخصص من قلة فرص العمل ، فربما الاختصاصات الدقيقة تفتح مجالات عمل اوسع ويستطيع المتخرج ان يعمل في اكثر من دائرة او مؤسسة بدلا من اقتصارها على عدد معين.

ويقول موفق سعدي (تخرج من الكلية قبل سنتين ويعمل بمحل موبايلات) : خريجو اليوم يختلفون عن خريجي الأمس، اختلافا كبيرا ولعل طلبة العقود الماضية، كانوا يدخلون الجامعة وهم مرتاحو البال، لان هناك من يضمن لهم فرص العمل في ضوء الاختصاص، ولاشك في هذا فالدولة تستطيع توظيف الجميع وبأجور مجزية وقد عمدت في هذا الشأن إلى اعتماد خطة التعيين المركزي التي تفتقدها مؤسساتنا المعنية الآن.

مراجعة خطة القبول

فيما يقول مهند عباس: كل الاختصاصات الأخرى يمكن إن تجد فرصة عمل ضمن تخصصها لان هناك أكثر من حقل ممكن أن يستقطب هذه الاختصاصات ، ولكن خريجي العلوم السياسية لن يستطيعوا أن يعملوا في أي مكان غير وزارة الخارجية ، وأننا نعلم علم اليقين بأن هذه الوزارة حساسة ولا يمكن أن تستوعب كل هذه الأعداد من المتخرجين . ومن جهة أخرى يطالب مهند وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن تراجع خطط القبول المركزي وتحدد أعدادا اقل للقبول في كلية العلوم السياسية ، كما يجب أن تغلق الدراسات المسائية حتى تحافظ الوزارة على عدد متوازن من الخريجين والذين يستطيعون أن يجدوا لهم مكانا في دوائر الدولة . كما نوه مهند إلى أن خطة القبول في الدراسات العليا أيضا محدودة وأعداد قليلة تقبل كل سنة بالدراسات العليا بهذه الكلية ولذلك لا تستطيع أن تكمل مشوارك بهذه الكلية مهما كانت الظروف .

طرائق تدريس كلاسيكية

فراس طالب الماجستير في كلية العلوم السياسية يقول : منذ لحظة إنشاء الكلية وهي تهدف إلى إعداد مؤهلين للتعمق في دراسة علم السياسة مزودين بأسلوب التفكير العلمي والقدرة على البحث الأكاديمي والتقصي عن الحقيقة العلمية سواء في الممارسة الميدانية المتخصصة أم على مستوى الدراسات العليا و إعداد مختصين للعمل في وزارة الخارجية والجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية والوظائف المتعلقة بالإعلام والعلاقات العامة وتدريس حقوق الإنسان والديمقراطية و تشجيع البحث العلمي في ميادين الدراسات السياسية و تقديم الاستشارات العلمية لوزارات ودوائر الدولة ذات العلاقة وللمنظمات الدولية والإقليمية ولمؤسسات المجتمع المدني ، ولكن ما يحدث أن طرائق التدريس المتبعة في هذه الكلية تعتمد (التلقين) بدلا من البحوث العلمية والتحليل السياسي الذي يكون من صميم عمل السياسي ، وهذه الطريقة لا تقدم النفع الكثير لطالب السياسة . وتمنى فراس ان تعدل المناهج وتكون أكثر مواكبة للتطورات على اعتبار أن علم السياسة علم متحرك ويتغير مع تغير الأحداث السياسية والاقتصادية وحركات المجتمع والدول ، كما يجب تغيير طرائق التدريس الكلاسيكية .

المشكلة في الطلاب

يقول الدكتور توفيق عبدالله أستاذ الاقتصاد في العلوم السياسية في جامعة بغداد بأن بعض الطلاب يريد ان يكمل مشواره في العلوم السياسية والبعض الاخر لا يريد ذلك ، والامر نسبي يعتمد على قدرة ورغبة الطلاب في هذا التخصص .

وفيما يتعلق بالمناهج يقول الدكتور توفيق : ان منهج العلوم السياسية من أفضل المناهج المتبعة في العالم ولكن المشكلة تكمن في الطلاب الذين لايحترمون هذه المناهج لان معظمهم مدفوع دون رغبة في هذه الكلية .

ويضيف : أن طلبة الدراسات المسائية يكونون في بعض الاحيان افضل حالا من طلاب الدراسات الصباحية ، لان طلبة المسائي معظمهم يقدمون الى الكلية لرغبة في الدراسة فيها ، اما طلاب الصباحي فالانسيابية هي من جلبتهم . ويجد توفيق أن الكثير من خريجي الهندسة والطب والتربية وغيرها من الاختصاصات يقدمون إلى كلية العلوم السياسية لأنهم يرغبون جديا في دراسة هذا التخصص. إني مطلع على الجامعات البريطانية المتخصصة بدراسة العلوم السياسية وهناك اختلاف شاسع في كل شيء ، من ناحية الأمور التنظيمية والعلمية ، فهم يعطون لهذا التخصص أهمية كبيرة قد تفوق اهتمامنا بالطب والهندسة ، كما يهتمون بنوع الطلاب ويختارونهم بدقة وعناية اعتمادا على قدرتهم الفعلية على الدراسة في هذا الاختصاص .

العمل والدراسة

بينما يرى الدكتور سمير أستاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد بأن هناك مؤشرات على العودة إلى المعدل الطبيعي لمدى تفاعل الطلاب مع هذه الكلية ويبدو هذا واضحا في أعداد الطلبة الذين تم قبولهم هذه السنة وكان عددهم (٢٠١) طالب . ويضيف الدكتور : ان ازدياد عدد الطلاب هو مؤشر على عودة الحياة الطبيعية ورغبة الكثيرين في دراسة هذا الاختصاص ، وليس هناك علاقة بين العمل وبين خريجي هذه الكلية ، لأنها مسألة عامة فمعظم الاختصاصات تعمل في قضايا أخرى بعيدا عما درسوا . ويبدو محدثنا متفائلاً حول مستقبل العمل لخريجي هذه الكلية فيما لو توسعت المؤسسات السياسية وتعددت اللجان في مجلس النواب وفي الرئاسات فهي كلها تحتاج إلى تخصص في العلوم السياسية ، ويضيف : من الخطأ الشائع اعتقاد أن وزارة الخارجية هي حكر على العلوم السياسية لأنها وزارة وتحتاج كل الاختصاصات ولكن ربما تكون نسبة اختصاص العلوم السياسية ٢٠ ٪ من مجموع نسبة الاختصاصات الأخرى.